نص ردن

نجوم حالكة

■ علاء حسن

يتصور بعض العاملين في فضائيات احزاب مشاركة في الحكومة ، بانهم اصبحوا نجوما لامعة في الوسط الاعلامي العراقي، بعدما منحتهم جهات ومنظمات تابعة لاحزابهم جوائز افضل مراسل ومذيع ومقدم برامج ، وتلك الفضائيات تعتقد بانها تمتلك جمهورا واسعا بفضل خطابها الاعلامي ، واهتمامها بهموم المواطنين ، وتلبية مطالبهم ، علما انها اهتمت بقضية واحدة تتعلق بالدفاع عن زعيم الحزب وقياديه الاخرين ممن شغلوا مناصب مهمة في الحكومة .

ومن مهمات تلك الفضائيات طرح اسماء جديدة بعناوين محللين سياسيين ، يتم اختيارهم على وفق شروط ومواصفات خاصة ، ابرزها الدفاع عن الاداء الحكومي ، فنشأت في الساحة السياسية جوقة جديدة من المطبلين والمداحين ، هدفها تضليل الرأي العام وتزييف الحقائق ، وشتم المعارضين ، والحديث عن مخططات تنفيذ مؤامرات لسرقة مكتسبات الشعب العراقي ، وتخريب العملية السياسية .

مقدم برنامج في احدى الفضائيات الحزبية ينطبق عليه الوصف " خنجره بحزامه " فهو على استعداد للقيام بهجوم مباغت على المتحدث الذي يتجاهل ذكر المنجزات التاريخية المتحققة للشعب العراقي في الزمن الحالي ، وهذه الصورة لاتختلف عن توجهات اعلام النظام السابق بالحديث عن مشروع "الشحيمية " والهجرة المعاكسة من المدن الى الريف ، ومقدم البرنامج تنفرج اساريره حينما يكون المديح للمسؤولين اشبه بالغزل بالحزب الحاكم ، وفضائيته المعروفة بتكريس الانقسام الطائفي ، وشن حملات التشويه ضد الاحزاب والقوى الوطنية الاخرى المعروفة بتراثها النضالي وتوجهاتها لبناء دولة مؤسسات ونبذ الاصطفافات الطائفية والمذهبية .

مقدم البرامج صدق اكذوبة تحقيق النجومية ، فبدأ يطرح اراءه وافكاره وكانه المدافع الوحيد عن العراقيين فتارة يدعوهم الى الالتفاف حول زعيم حزبه ، وتارة اخرى يحذرهم من التظاهر والانصياع لتنفيذ مخططات اقليمية تستهدف النيل من الحكومة المنتخبة ، ومن نصائحه للعراقيين التحلي بالصبر لحين انجاز تنفيذ البرنامج الحكومي ، وانتظار وصول مفردات البطاقة التموينية ، والقضاء على البطالة ، والارتقاء بمستوى الخدمات ، ومكافحة الفساد المالي والاداري.

مع تصاعد الدعوات لتنظيم تظاهرات احتجاجية تطالب باجراء اصلاحات من شأنها تلبية مطالب المواطنين ، حشدت الفضائيات الحزبية امكانياتها وطاقاتها للتقليل من اهمية تلك التظاهرات ، واخذت تتحدث عن مؤامرة مبيتة ضد الحكومة ،وخرجت بنتيجة بان المتظاهر متآمر، ويستحق عقوبة الاعدام في ساحة التحرير،لارتباطه بقوى خارجية تريد اعادة البلاد الى المربع الاول باثارة الفتنة الطائفية، واشعال فتيل حرب اهلية، وسابقا وصفت المحتجين بانهم من فلول بقايا حزب البعث المنحل ،وايتام النظام السابق .

بفضل جوقة المداحين من ضيوف الفضائيات الحزبية من المحللين السياسيين ، ونجمهم الفضائي اصبح الخطاب الاعلامي حزبيا بامتياز ، ولهؤلاء رغبة في اعادة وزارة الاعلام ليكونوا فيها مستشارين ، واصحاب قرار لمعاقبة ومحاسبة وسائل الاعلام الاخرى المعروفة باستقلاليتها ووقوفها ضد سراق الديمقراطية ومكتسبات الشعب العراقي .

نجوم الفضائيات الحزبية كأسيادهم حققوا الحضور في الوسط الاعلامي بالمصادفة ، فبعضهم كان من عناصر حماية مسؤول ثم حصلوا على فرصة الاطلالة عبر الشاشة لكونهم يحسنون تلميع الصور البشعة وتجميل القبح ، وواجبهم الابتعاد عن ذكر مظاهر تدهور الاوضاع الامنية وتراجع الخدمات ، وهم على استعداد للدفاع عن مسؤوليهم على الرغم من تورطهم بملفات فساد مالي اثبتتها الحقائق والوثائق .

من محاسن تلك الفضائيات انها بلا جمهور وهذه الحقيقة اكدتها استطلاعات رأي وتقارير جهات اكاديمية اعلامية لم تنشر ، وتم تداولها بشكل محدود ، لان نشرها من شانه ان يكشف اكذوبة نجوم الفضائيات الحزبية ، وعزوف معظم العراقيين عن مشاهدتها ، لانها بنظرهم تكرس الانقسام الطائفي بجوقة المحللين السياسيين والنجم الفضائي الساطع.

رئيس مجلس الأنبار يقدم استقالته من منصبه

جاسم الحلبوسي

□ الرمادي / المدى

أكد عضو في مجلس محافظة الانبار أمس الأحد، ان رئيس مجلس محافظة الانبار قام باستكمال إجراءات تقديم استقالته من منصبه، بعد مطالبات من قبل بعض أعضاء المجلس بإقالته وانتخاب رئيس جديد، لأنه استغل المنصب لتحقيق بعض المصالح الشخصية. وكان مجلس محافظة الانبار قد اصدر قرارا بجلسته السادسة عشرة خلال الشهر الماضي بإعفاء رئيس مجلس محافظة الانبار جاسم الحلبوسي من منصبه، مؤكداً ان سبب إعفائه يعود الى تقصيره في العمل الإداري والخروقات المالية والمثبتة بالأوراق الثبوتية، وقد تم التصويت على القرار واتخاذه بالأغلبية المطلقة".فيما رفض رئيس مجلس النواب واللجنة القانونية النيابية القرار كونه لم يطبق جميع القوانين التي اوجبها الدستور العراقي، الا انه تم العمل بالقوانين واستجواب رئيس المجلس، وانهى متعلقاته بتقديم استقالته أمس. واكد عضو مجلس الانبار مهند الدليمي ان "رئيس مجلس محافظة الانبار السابق جاسم الحلبوسي انهى متعلقات تقديم استقالته امس، بعد مطالبات من عدد من اعضاء المجلس بإقالته لأنه لم يقدم شيئا للمحافظة".واضاف بالقول "لقد كان رئيس المجلس يستغل المنصب لتصريف بعض المصالح الشخصية ،اضافة الى انه كان يفرض سطوته هو وشقيقه على اعضاء المجلس ولكن العمل في المجلس يتطلب التوافقية وليست الدكتاتورية".واوضح الدليمي انه "تم استجواب رئيس المجلس قبل عيد الفطر من قبل اعضاء المجلس وبحضور عدد من ممثلي الانبار، وعدد من النواب، ورئيس مؤتمر صحوة العراق الذي تشغل قائمته أكبر عدد من المقاعد في مجلس المحافظة".واشار الى ان "اعضاء المجلس حددوا موعد الانتخابات لاختيار رئيس للمجلس، وقد طرحت ثلاثة اسماء هي: مأمون سامي رشيد، وأركان خلف الطرموز، وسالم مطر العيساوي، لشغل المنصب والعمل على خدمة المحافظة".

أخيراً .. نجحت زراعة الفطر في نينوى

صاحب المشروع لم يلق التشجيع في جامعة الموصل فطلب العلم في حلب

□ الموصل / صالح الياس

ليس هناك ما يشير إلى وجود حياة في أحد شوارع "رأس الجادة" جنوب غربي مدينة الموصل المعزول عن الطريق الرئيس بجدار حجب المارة عنه، سوى موقع مشروع زراعة الفطر.

مخزن كبير مهجور، أعاد المزارع مجيد حميد صلال (٥٧ عاما) الحياة إلى جزء منه، واستغله لإقامة وحدة إنتاجية تجريبية، فتخصصه العلمي وباعه الطويل في الزراعة، شجعاه،على لخوض في تجربة صعبة، كما وصفها أكاديميون متخصصون من جامعة الموصل.

يقول صلال "ان نمو الفطر يحتاج إلى بيئة وظروف تهيأ بشكل علمي دقيق، توقعوا فشلي مسبقا ولم يُبدوا أي تشجيع في هذا الصدد".

إنها أول تجربة لزراعة الفطر في العراق، تكللت بالنجاح في مدينة الموصل بخبرات وإمكانيات محلية، فتحت آفاقا واسعة للانفتاح على محاصيل أخرى، بدلاً عن الحنطة والشعير التي عرفتها نينوى طوال قرون.

مراسل "نقاش" زار المشروع واطلع على بدايات العمل ومراحل الإنتاج خلال حديث مع المزارع، الذي بدا واسع الخبرة، شديد الثقة بقدرته على إكمال المشروع بمراحل كبيرة يطمح إليها.

يوضح صلال "قبل سنتين تقريبا حصلت على رخصة استثمارية من هيئة استثمار نينوى، لإقامة مشروع زراعة الفطر الفريد من نوعه في المحافظة، والنادر على مستوى العراق".

"لم أجد تفاعلا كبيراً من أساتذة جامعة الموصل فلجأت إلى هيئة البحوث العلمية الزراعية في سوريا (حلب) حيث تلقيت دورات مكثفة، على حسابي الخاص، واطلعت هناك على مشاريع مماثلة"، يضيف صاحب المشروع.

وقدم صلال شرحا علميا مفصلا لزراعة الفطر، كأنه يلقي محاضرة علمية في إحدى الجامعات، لكن الأهم انه يعزز كلامه بشواهد عملية، هي المراحل التي طبقت وصولا إلى الإنتاج. يقول :"زراعة الفطر تحتاج إلى عمليات بسترة وتعقيم، للتخلص من البكتريا الضارة، وقد نفذت هنا"، يشير إلى غرفة صغيرة وصلت بآلات تعطي البخار وتتحكم بمستوى الحرارة، تم تصنيع أكثرها تعقيدا في الموصل (لان استيرادها مكلف جدا) وهي "تعمل بإتقان شديد".

المرحلة الأخيرة هي زراعة البذار في بيئة مناسبة، من حيث درجات الحرارة والرطوبة النسبية ونسبة الأوكسجين وثاني اوكسيد الكاربون.

وتضبط هذه القياسات بالاستعانة بأجهزة خاصة، لتتوافق ومراحل نمو المنتج، فالبذار مثلا، يحتاج إلى درجة حرارة تتراوح بين ٢ – ٤ درجة مئوية، بينما تتطلب مراحل أخرى مستوى حرارة مختلف، على عكس الرطوبة التي تحدد نسبتها بـ ٩٠ بالمئة تقريبا.

الوسط المناسب للزراعة توفر في غرفة أبعادها (٦×١٢×٣)م، صنعت جدرانها خصيصا لهذا المشروع، للحفاظ على الظروف المناسبة، فيها عدد من المساطب مساحة الواحدة منها متر مربع واحد، تظهر عليها نتوءات ثمر الفطر ناصعة البياض.

ويضيف المزارع "الخطأ غير مسموح في أية مرحلة لأنها عبارة عن سلسلة مكملة لبعضها"، مستدركا "أصعبها تهيئة البذار، فقد أنجزت في مختبرات خاصة".

ما يميز هذا المشروع تبنيه المراحل كلها، بينما المزارع الأجنبي يقوم بتنفيذ المرحلة الأخيرة المتمثلة بزراعة البذار في وسط مناسب، حيث تتولى مؤسسات علمية متخصصة إعداد الخطوات الأولية والمهمة.

ويؤكد صلال، بينما يتأمل ثمرة جناها توا، ان النتائج أثبتت "نجاح المشروع بنسبة ١٠٠٪، في إنتاج أجود الأنواع (الفطر الأبيض)، وضمن المستوى العالمي (٢٠-٣٠ كيلو غرام للمتر المربع الواحد)".

التكاليف تبدو عالية جدا تحمل المزارع الجزء الأكبر منها، إلى جانب ما تسلمه من أموال بموجب "قرض المبادرة الزراعية"، المقدم من وزارة الزراعة العراقية للمزارعين.

بيد أن صلال تحفظ على كشف حجمها لاعتبارات أمنية، مفضلا الإجابة بـ"أن المشروع مكلف جدا، لكنه مربح".

محافظة نينوى التي تشتهر بالزراعة وتضم ٤٦٪ من مساحات زراعة الحبوب في العراق، لم تعرف زراعة الفطر سوى مرة واحدة، مطلع سبعينيات القرن الماضي، وبشكل محدود جدا، حسب علي كريم الأستاذ في كلية الزراعة، جامعة الموصل.

ويقول كريم الذي لم يطلع مباشرة على المشروع "إذا كان الإنتاج قد بدأ فعلا، فانه دليل كاف على النجاح".

نجاح زراعة الفطر قد يلفت أنظار المزارعين بعد توالي مواسم الجفاف وقلة الدعم الحكومي، الذي أدى إلى تراجع كبير في زراعة محصولي الحنطة والشعير في المحافظة.

مراسل "نقاش" حصل على نسخة من كتاب رسمي صادر عن مديرية زراعة نينوى مؤرخ في ١٠ آب ٢٠١١، يؤكد نجاح مجيد حميد صلال في مشروع زراعة الفطر.

نسخ من الكتاب وجهت إلى وزارة الزراعة وديوان محافظة نينوى، للاطلاع.

النسخة الرابعة وصلت رئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في مجلس المحافظة نواف تركي الفيصل، الذي عبر لـ"نقاش" عن تحفظه إزاء هذا المشروع لحين اطلاع دائرة صحة نينوى ومديرية البيئة على المنتج والتأكد من صلاحيته للاستهلاك البشري.

هذا الإجراء، يفترض ان يكون قد اتبع قبل المصادقة على المشروع، وفق السياق المعتمد، لان أي مشروع استثماري يتطلب اقرار مجلس المحافظة.

فرحة المزارع صلال لا حدود لها وهو يراقب قطف الثمر، لأنه يعتبر انه حقق انجازا يستحق الثناء، ويقول "هذه الوحدة التجريبية الصغيرة سوف تستنسخ إلى وحدات إنتاجية ضخمة، ونحن بصدد شراء الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع بمراحله الكبيرة".

وعلى الرغم من قلة المنتج إلا انه يصر على بيعه في الأسواق المحلية، للترويج لوجبة غذاء غائبة عن موائد العائلة الموصلية، ربما يفكر أبو فهد (هذه كنيته) في جعلها عنصرا رئيسا فيها.

محافظة نينوى التي يزيد عدد سكانها على ثلاثة ملايين وثلاثمئة ألف نسمة، لا شك أنها قادرة على استهلاك مئات الأطنان من الفطر وربما أكثر من ذلك، في الموسم الواحد، خاصة وأن المجتمع الموصلي مهتم كثيرا بتزيين موائده بوجبات غذائية جيدة.

أسواق "بركة الرحمن" في منطقة الموصل الجديدة، تستقبل أسبوعيا كميات متواضعة من الفطر الأبيض، يباع الكيلو الواحد منها بـ ٦٠٠٠ آلاف دينار عراقي (٥ دولار)، كما يذكر أبو زيد صاحب الأسواق والذي يقول "أفواج" أخرى من الفطر يقطفها أبو فهد تأخذ طريقها إلى الأصدقاء والمعارف كهدايا، غير أن مجموع ما ينتج قليل جدا لأن هذه الوحدة الإنتاجية تجريبية حتى الآن".

ويتابع أبو زيد، أن بعض الزبائن أصبحوا يترقبون وصول "فطر أبو فهد" لأنه "طازج ومن النوعية الجيدة، خلاف المستورد".

أما مراسل "نقاش" فقد انضم إلى طابور منتظري الفطر الطازج، بعد أن ناله نصيب منه، أثناء إعداده هذا التقرير، جعلها وجبة عشاء دسمة.

نائب رئيس مجلس بابل لـ (المدى): هناك خلط لدى المواطن في آلية عمل المجلس ومهامه

بابل / اقبال محمد

حدد الدستور العراقي وقانون مجالس المحافظات غير المرتبطة بإقليم رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٨ آلية عمل مجالس المحافظات والتي تتضمن إقرار تشريعات محلية لا تتعارض مع القوانين الاتحادية إضافة إلى متابعة ومراقبة عمل الدوائر التنفيذية ومراقبة أداء السلطة التنفيذية،وان هناك ضبابية لدى المواطن حول عمل المجلس والمهام التي يقوم بها . المدى التقت نائب رئيس مجلس محافظة بابل صباح علاوي الذي أوضح : ان هناك خلطا كبيرا لدى المواطن بين آلية عمل المجلس التشريعية والية عمل السلطة التنفيذية والتي هي المسؤولة عن تنفيذ المشاريع وكافة القرارات التي يصدرها مجلس المحافظة .واضاف علاوي: هناك خلط كبير لدى المواطن في عمل المجلس حيث إن المجلس يقوم بانجاز تشريعات محلية لا تتعارض مع القوانين الاتحادية بما يخدم المحافظة ومهمة ثانية هي الإشراف على السلطة التنفيذية وان المجلس يمارس دوره من خلال الرقابة والإشراف على الدوائر ومتابعتهم اليومية لكل ما يدور في هذه الدوائر حيث إن هناك لجانا مشكلة في المجلس، كل لجنة متخصصة لقطاع معين كالصحة والتعليم والعمل والشؤون الاجتماعية، وان البعض يعتقد بان مجلس المحافظة هو الذي يؤسس للمشاريع وينفذ وهو المسؤول، إنما على مجلس المحافظة أن يصادق على خطة المشاريع المرفوعة له من خلال التسلسل الهرمي للسلطة التنفيذية ،من الناحية ثم القضاء ثم المحافظة، والمجلس يستلم الخطة كاملة للمصادقة عليها وقد يكون هناك رأي في تعديل الخطة من خلال إضافة مشاريع جديدة أو تعديل الأولويات وان مسؤولية تنفيذ الخطة هي المحافظة. واشار نائب رئيس مجلس محافظة بابل الى أن الاختلاف في الآراء هو حالة صحية وعلمية جدلية تهدف إلى الوصول إلى أفضل الصيغ في مجال السياسة والإدارة ولولا عملية التناقض واختلاف الآراء لما كان هناك صحيح أو خطأ وقد تكون أحيانا هناك خلافات معينة ولكن هذه الخلافات لا تخلق إعاقة قد تسبب المشاكل الكبيرة في المحافظة. وبشأن المولدات الاهلية بين علاو ي :إن الاعتماد على المولدات لن يكون بديلا عما نطمح إليه بان تكون الطاقة الكهربائية بحالة تغطي كل المساحة الزمنية للمواطن وان الطاقة الكهربائية شهدت تدهورا كبيرا نتيجة عدة عوامل منها تهالك الشبكات الكهربائية كما إن التوسع الحاصل في المدن والمناطق السكنية أدى إلى فرض واقع مرير في توفير الطاقة الكهربائية وهذا أدى إلى زيادة استهلاك الطاقة مما يولد عبئا على محطات الإنتاج والتوزيع وعلى الشبكة الناقلة للكهرباء والمحولات الكهربائية نتيجة ازدياد الأحمال بسب التوسع الحاصل مما أدى إلى عطب عدد كبير من المحولات، ناهيك عن ان الكهرباء هي مسألة مركزية وهي قضية وطنية متداخلة في كل أنحاء العراق،وعموما فان محافظة بابل تنتج اكبر كمية من الكهرباء ولكن هي من اقل المدن التي تحصل على حصة الكهرباء ، حيث إن الإنتاج يذهب إلى الشبكة الوطنية ويتم توزيعه بشكل مركزي من خلال السيطرة المركزية وان للحكومة المحلية دورا كبيرا حيث إنها تعمل حاليا على تخصيص مبالغ كبيرة من ميزانية تنمية الأقاليم من اجل تأهيل الشبكة وتحويل قسم منها إلى شبكة تحت الأرض وهذا يحتاج إلى الكثير من الأموال والجهد أما عملية الإنتاج فهي مسألة مركزية وانه حتى هذا الوقت لم يكن هناك عمل جدي أو جدية في عملية دخول المستثمرين في قطاع الكهرباء، إضافة إلى عدم وجود آلية موضوعة للتعاون بين الحكومة والمستثمرين في قطاع الكهرباء، علما أن هناك عددا كبيرا من الشركات أبدت رغبتها في الاستثمار في هذا القطاع وان المحافظة عاجزة عن إيجاد محطات.

ذي قار تحيل جسر الحضارات على شركة فرنسية

□ الناصرية / حسين العامل

أكد مصدر مسؤول في محافظة ذي قار إحالة جسر الحضارات المزمع اقامته على نهر الفرات على شركة ماتيرا الفرنسية وبكلفة تقدر باكثر من ٣١ مليار دينار . وقال المعاون الفني لرئيس مجلس محافظة ذي قار عبد الحسين هادي هجر في تصريحات صحفية :" ان المشروع أحيل على شركة ماتيرا يوم الخميس الماضي ، وقد تم توجيه دعوة رسمية للشركة لايفاد مبعوثيها الى المحافظة للتوقيع النهائي على صيغة العقد.

وبين ان العقد ينص على ان تدفع تكاليف المشروع من قبل البنك الدولي على ان تقوم الحكومة المحلية في المحافظة بتسديد المبلغ للبنك بمدة لا تتجاوز الخمس سنوات " .وكان السفير الفرنسي في العراق قد أعلن خلال افتتاحه مكتب إحدى الشركات السياحية الفرنسية في الناصرية منتصف العام الجاري أن الشركات الفرنسية ستقوم بأعمال كثيرة في المحافظة من بينها إقامة "جسر الحضارات " على نهر الفرات في الناصرية وبطول ٢٠٠ متر.

واضاف المعاون الفني لرئيس مجلس ذي قار ان شركة ماتيرا التي اختيرت من بين خمس شركات فرنسية رشحتها القنصلية الفرنسية في الناصرية ، أبدت موافقتها على آلية الدفع وأعربت عن استعدادها للعمل والشروع بالبناء في أسرع وقت ممكن.لافتا إلى ان كلفة المشروع البالغة ٣١,٥ مليار دينار عراقي تشمل تكاليف التصميم والبناء.

وكان رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة ذي قار احمد الشيخ علي قد كشف في وقت سابق من هذا العام عن مخططات أعدتها شركات محلية عام ٢٠٠٨ للجسر المذكور وبكلفة تقدر بـ ٢٨٠ مليون دينار وعلى حساب الخطة التنموية للعام المذكور ،لافتا إلى أن الكلفة التخمينية التي اقترحتها المحافظة لتنفيذ المشروع في ذلك الوقت تقدر بـ ٣٢ مليار دينار .

حريق كبير في سوق الشورجة

□ بغداد / أحمد الموسوي

شب حريق في بناية خان الدجاج داخل سوق الشورجة قرابة الساعة الثانية عشرة ،وسارعت فرق الإطفاء التابعة للمديرية الى مكان الحادث ، لتتم السيطرة على الحريق في فترة زمنية قصيرة و قبل ان يخلف اضرارا كبيرة، أكد ذلك مدير المكتب الإعلامي لمديرية الدفاع المدني العميد كاظم بشير صالح في اتصال هاتفي مع المدى،مبيناً" أن طرق التخزين الخاطئة وتماس الأسلاك الكهربائية الغير منظمة، فضلا عن ارتفاع درجات الحرارة كل تلك الأسباب ادت الى اندلاع الحريق".

وأضاف : "ليس هناك أي خسائر في الارواح ،وستقوم لجنة فنية بحصر الاضرار" .وتابع صالح" أن الدفاع المدني وضع خطة للحد من الحرائق والسيطرة عليها ،حيث انشأت المديرية فرقا تكشف بصورة دورية على المخازن والمحلات التجارية "وتابع العميد" وتسعى هذه الفرق لإعطاء التوجيهات في كيفية خزن البضائع والتحقق من امتلاك هذه المخازن لمستلزمات السلامة العامة".واستدرك مدير المكتب الاعلامي للمديرية قائلاً" الا ان اصحاب هذه المخازن في الغالب يهملون هذه الارشادات، مما يتسبب في اندلاع الحرائق ،التي تكون حتى في بعض منها مفتعلة".مشيرا الى مديرية الدفاع المدني لا تستطيع محاسبة المقصرين في هذه الحرائق كونها ذات طابع انساني ،الا اننا سنسعى في الفترة القادمة وبالتعاون مع الجهات القضائية لوضع عقوبات جزائية بحق المهملين والمقصرين من اصحاب المخازن والمحلات".من جهته اتهم مصطفى ماجد احد المسؤولين عن هذه المخازن ، الحكومة، معتبرا اياها المقصر الاول في هذه الحرائق ،وقال " الحكومة تتحمل المسؤولية الاكبر عن هذه الحرائق وذلك بسبب عدم توفيرها الكهرباء الوطنية ،الامر الذي يدفعنا نحن اصحاب المخازن الى القيام وبمبادرة فردية بايصال الكهرباء الى محلاتنا التجارية ".وعن دور مديرية الدفاع المدني في اخماد الحريق اجاب مصطفى "كما تعلمون ان الشورجة وبالتحديد سوق القادسية مكان مغلق،الأمر الذي زاد من صعوبة الوصول الى البناية الملتهبة" وتابع مصطفى "الا ان رجال الاطفاء سعوا جاهدين للوصول الى البناية واخماد الحريق، مساهمين في ذلك بعدم تكبيدنا خسائر مادية كبيرة".ومن جهة اخرى تحدث المواطن عباس عبد الحسن علي وهو عامل في السوق منذ ١٣ سنة "أصحاب المخازن يتحملون جزءا من المسؤولية وذلك بسبب تخزينهم البضائع بصورة تساعد على اشتعال الحرائق".

وقال عباس "والجزء الآخر من المسؤولية تتحمله الحكومة فعليها يقع واجب تنظيم مد الاسلاك الكهربائية ،اضف الى ذلك ان الشورجة مكان قديم ،واصبح من غير المناسب تخزين البضائع فيها "وتابع " يجدر بالدولة ان تقوم بإنشاء مجمع جديد منظم ومكتمل شروط السلامة المهنية للحفاظ على ارواح المواطنين".

من كل محافظة خبر

الديوانية:

تنفيذ مشاريع مياه صالحة للشرب

أعلنت محافظة الديوانية، أمس الأحد، عن المباشرة بتنفيذ ١٦ مشروعا للماء الصالح للشرب في المحافظة بكلفة إجمالية بلغت أكثر من ستة مليارات دينار، مؤكدة أن المشاريع ستساهم في إيصال الماء الصالح للشرب إلى العديد من القرى ضمن المحافظة .

وقال معاون محافظ الديوانية الفني نجاح عطية إن "شركات محلية متخصصة باشرت بتنفيذ عدة مشاريع مياه ضمن خطة تنمية الأقاليم للعام الحالي ٢٠١١"، مبينا أن "الكلفة الإجمالية لتنفيذ المشاريع تبلغ ستة مليارات و٣٣٢ مليون دينار عراقي".

وأضاف عطية أن "المشاريع تشمل تجهيز ومد خط ناقل لمشروع ماء المنصور في قضاء الحمزة وتأهيل وصيانة مشروع ماء صدر الدغارة، وتنصيب مجمعات ماء في ناحية السنية ولمجمع العمارات السكنية جنوب الديوانية".

النجف:

العثور على مقبرة تاريخية

أعلن مدير مفتشية الآثار في النجف محمد هادي الميالي عن العثور على اكبر مقبرة تاريخية مسيحية يعود تأريخها الى عهد دولة المناذرة ، وذلك خلال عمليات التنقيب التي تجري في المنطقة الممتدة مابين مطار النجف الدولي ومنطقة الحيرة والتي عثر فيها على دير مسيحي مؤخرا . وبين الميالي : لقد أثبتت عمليات التنقيب الأثرية العثور على اكبر مقبرة للطائفة المسيحية، ولدينا موقع واحد مساحته (١٤١٦) دونما تجري عمليات المسح الميداني الآن فيها ولم تكتمل حتى الان .موضحاً : كما هناك مناطق في غرب المحافظة يعتقد باحتوائها على آثار في منطقة عيون الرهبان وقصور الاثلة،إضافة الى (٢٠٠) موقع اثري لم يتم مسحها بشكل كامل حتى الان ، وهي بحاجة الى تخصيصات مالية كبيرة وفرق متخصصة بهذا المجال لانجاز عمليه المسح بصورة صحيحة.

الناصرية:

انهيار معظم المشاريع المنفذة

ذكرت الحكومة المحلية في قضاء الشطرة بان هناك انهيار وتلف لمعظم المشاريع التي تم تنفيذها في عام ٢٠٠٥ والتي لم تستلم أصوليا حتى الان من الشركات المنفذة لها .وأوضح علي احمد مشهد التميمي عضو المجلس البلدي في الشطرة، بان هناك عددا كبيرا من مشاريع الطرق المنشأة في عام ٢٠٠٥ تعرضت للانهيار والتلف بشكل كبير بسبب عدم وضع دراسات جدية وعدم استيفاء الكشوفات للشروط الهندسية والفنية في ذلك الحين ، فضلا عن عدم التزام الشركات المنفذة بالقوانين .

مشيرا إلى أن ، المجلس البلدي في القضاء فاتح محافظة ذي قار حول فرض عقوبات على الشركة المنفذة لهذه المشاريع ، وكون هذه الأعمال لم تسلم نهائيا من قبل الدوائر المستفيدة لما ستسببه من استنزاف للأموال .